



# الجزر بوصفها أصولاً استراتيجية صراع النفوذ وإعادة توزيع القوة في المجالين الهندي والهادئ

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

## للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

## مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة أعادت الاعتبار للعامل الجغرافي بعد مرحلة سادت فيها تصورات تفترض أن العولمة والتكنولوجيا قلصتا أهمية المكان في السياسة الدولية. غير أن تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة والصين، كشف أن الجغرافيا لم تتراجع، بل أعادت إنتاج نفسها بأشكال أكثر تعقيداً. وفي قلب هذه العودة برزت الجزر بوصفها أحد أهم الأصول الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

فالجزر التي كانت تُصنف تقليدياً باعتبارها وحدات جغرافية هامشية أو دولاً صغيرة محدودة التأثير أصبحت اليوم محاور أساسية في معادلات القوة الدولية. ولم يعد تقييم أهميتها يرتبط بمساحتها أو حجم سكانها أو قدراتها الاقتصادية المباشرة، وإنما بموقعها ضمن الشبكات البحرية العالمية التي تربط التجارة والطاقة والاتصالات والحركة العسكرية. ومن ثم تحولت العديد من الجزر المنتشرة في المجالين الهندي والهادئ إلى نقاط ارتكاز استراتيجية تتنافس عليها القوى الكبرى بهدف تعزيز النفوذ وتأمين المصالح طويلة المدى.

ويمتد المجال الهندي-الهادئ من السواحل الشرقية لإفريقيا مروراً بالمحيط الهندي وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وصولاً إلى غرب المحيط الهادئ. ويضم هذا المجال أهم طرق التجارة والطاقة في العالم، ويحتوي على عدد كبير من الجزر والأرخبيلات التي أصبحت تمثل عقداً جيوسياسية مؤثرة في إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي. وفي ضوء ذلك لم تعد الجزر مجرد وحدات جغرافية، بل أصبحت أدوات استراتيجية تستخدمها الدول الكبرى لإدارة التنافس الدولي وإعادة توزيع النفوذ على المستوى العالمي. وسننقل أهمية هذه الجزر وفق الآتي:-

## المحور الأول: الجزر كأصول استراتيجية في الجيوبوليتيك البحري المعاصر

أدى التحول نحو الاقتصاد البحري العالمي إلى ارتفاع القيمة الاستراتيجية للجزر بصورة غير مسبوقه. فالنظام الاقتصادي الدولي يعتمد بصورة أساسية على النقل البحري الذي ينقل الغالبية العظمى من التجارة العالمية. وبذلك أصبحت السيطرة على الممرات البحرية والعقد اللوجستية مسألة ترتبط مباشرة بالأمن القومي للدول الكبرى.

وفي هذا السياق تؤدي الجزر وظائف استراتيجية متعددة تتجاوز بكثير حدودها الجغرافية الضيقة. فالجزر الواقعة بالقرب من المضائق البحرية تمنح الدولة المسيطرة عليها قدرة على مراقبة تدفقات التجارة والطاقة، كما تسمح بإنشاء موانئ وقواعد عسكرية ومحطات إنذار مبكر ومنظومات استطلاع ورصد إلكتروني تغطي مساحات واسعة من البحار المحيطة.

كما تتضاعف أهمية الجزر مع تطور مفهوم المناطق الاقتصادية الخالصة، إذ يمكن للجزيرة الصغيرة أن تمنح الدولة المسيطرة عليها نطاقاً بحرياً يمتد لمئات الكيلومترات ويشمل موارد ضخمة من الثروات السمكية والطاقة والمعادن البحرية. ومن هنا أصبح الصراع على بعض الجزر يتجاوز بكثير قيمتها الجغرافية المباشرة، لأن السيطرة عليها تعني السيطرة على فضاء بحري واسع وما يحتويه من موارد ومزايا استراتيجية.

وبهذا برز عامل جديد يتمثل في الكابلات البحرية الدولية التي تنقل معظم البيانات والاتصالات الرقمية العالمية. فهذه الكابلات تمر عبر ممرات بحرية محددة وتحتاج إلى نقاط ارتكاز وحماية قريبة من الجزر الاستراتيجية. ونتيجة لذلك أصبحت الجزر جزءاً من البنية التحتية للأمن الرقمي العالمي وليس فقط للأمن العسكري التقليدي، وعليه فإن الجزر في البيئة الدولية المعاصرة تمثل ما يمكن تسميته "مضاعفات القوة الجيوسياسية"، إذ تسمح للدول بتحويل مواقع جغرافية صغيرة إلى أدوات تأثير تتجاوز حدودها المادية بأضعاف عديدة. يبرز الجدول أدناه الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. جدول (1): مؤشرات الأهمية الاستراتيجية للمجالين الهندي والهادئ

المؤشر	القيمة التقديرية	الدلالة الاستراتيجية
حصة المنطقة من الاقتصاد العالمي	نحو 60% من الناتج العالمي	تمثل المركز الاقتصادي المساعد للنظام الدولي
عدد السكان	أكثر من 50% من سكان العالم	سوق استهلاكية وقوة عمل هائلة
نسبة التجارة العالمية المنقولة بحراً	نحو 80% من حجم تجارة السلع الدولية	الاعتماد الكبير على الممرات البحرية
حصة مضيق ملقا من التجارة البحرية العالمية	25-30% من التجارة البحرية العالمية	أحد أهم الاختناقات البحرية في العالم
عدد السفن العابرة لمضيق ملقا سنوياً	أكثر من 100 ألف سفينة سنوياً	كثافة ملاحية استثنائية
النفط المنقول عبر مضيق ملقا	16-23 مليون برميل يومياً تقريباً	شريان الطاقة الرئيس لشرق آسيا
نسبة النفط المستورد للصين المار عبر ملقا	أكثر من 75%	يفسر مركزية المضيق في الأمن القومي الصيني
عدد أكبر الاقتصادات العالمية الموجودة في المنطقة	4 من أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة، الصين، اليابان، الهند)	مركز الثقل الاقتصادي والاستراتيجي العالمي

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على Center for Strategic and International Studies (CSIS), The Indo-Pacific in Context: Supporting a Free and Open Indo-Pacific, Washington, D.C.: CSIS, 2024.

تكشف المؤشرات السابقة أن الأهمية المتزايدة للجزر المنتشرة في المجالين الهندي والهادئ لا ترتبط بخصائصها الديموغرافية أو الاقتصادية المباشرة بقدر ارتباطها بموقعها ضمن شبكة الممرات البحرية العالمية. فكلما ازدادت كثافة تدفقات التجارة والطاقة عبر هذه الممرات، ازدادت القيمة الاستراتيجية للجزر القريبة منها، الأمر الذي يفسر تحول العديد من الدول الجزرية الصغيرة إلى ساحات تنافس بين القوى الكبرى. ومن ثم فإن الصراع الدائر حول هذه الجزر لا يعكس تنافساً على أراضي محدودة المساحة، بل يعبر عن تنافس على التحكم بعقد النظام الاقتصادي العالمي وممراته الحيوية.

ازدادت كثافة تدفقات التجارة والطاقة عبر هذه الممرات، ازدادت القيمة الاستراتيجية للجزر القريبة منها، الأمر الذي يفسر تحول العديد من الدول الجزرية الصغيرة إلى ساحات تنافس بين القوى الكبرى. ومن ثم فإن الصراع الدائر حول هذه الجزر لا يعكس تنافساً على أراضي محدودة المساحة، بل يعبر عن تنافس على التحكم بعقد النظام الاقتصادي العالمي وممراته الحيوية.

### المحور الثاني: الجزر الاستراتيجية في قلب التنافس الأمريكي-الصيني

أصبحت الجزر المنتشرة في المجالين الهندي والهادئ إحدى الساحات الرئيسية للتنافس بين الولايات المتحدة والصين، لأن الطرفين ينظران إليها باعتبارها مفاتيح للنفوذ البحري المستقبلي. فمن منظور الصين، يمثل المجال الهندي-الهادئ شرياناً حيوياً للأمن الاقتصادي والطاقة. وتعتمد بكين بصورة كبيرة على الممرات البحرية الممتدة من الخليج العربي والمحيط الهندي وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي. ولذلك تسعى إلى بناء شبكة من الموانئ والبنى التحتية والعلاقات السياسية مع الدول الجزرية لضمان أمن خطوط الإمداد وتقليل نقاط الضعف الاستراتيجية. وتبرز في هذا السياق أهمية سريلانكا والمالديف وبعض الجزر الواقعة في المحيط الهندي، فضلاً عن الجزر المنتشرة في جنوب المحيط الهادئ. فهذه المواقع تتيح للصين توسيع حضورها البحري وتأمين عمق استراتيجي يتجاوز حدودها الإقليمية المباشرة.

أما الولايات المتحدة فتتنظر إلى هذه الجزر من زاوية مختلفة. فهي تمثل بالنسبة لها خطوط دفاع متقدمة وشبكة احتواء استراتيجية تحول دون تحول الصين إلى قوة بحرية مهيمنة في آسيا. ولذلك تعتمد واشنطن على منظومة واسعة من القواعد والتحالفات والشراكات الممتدة من اليابان والفلبين إلى غوام وأستراليا.

وتظهر أهمية الفلبين بصورة خاصة في هذا السياق نظراً لموقعها القريب من بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان. كما تكتسب جزر بالاو وجزر سليمان أهمية متزايدة بسبب موقعها في شبكات الانتشار العسكري والاتصالات البحرية ولا يتعلق التنافس الحالي بالسيطرة المباشرة على هذه الجزر، بل بالسعي إلى توجيه خياراتها السياسية

والاستراتيجية وربطها بشبكات النفوذ الاقتصادية والعسكرية الخاصة بكل قوة كبرى. ومن ثم أصبحت الدول الجزرية الصغيرة تمتلك هامش مناورة أكبر مما يوحي به حجمها الفعلي، لأنها باتت قادرة على توظيف التنافس الدولي لتحقيق مكاسب اقتصادية وأمنية وسياسية.

### المحور الثالث: من الجغرافيا إلى النفوذ: كيف تعيد الجزر توزيع القوة العالمية؟

تكشف التطورات الراهنة عن تحول مهم في طبيعة القوة الدولية. ففي الماضي كانت القوة ترتبط أساساً بحجم السكان والمساحة والموارد البرية، أما اليوم فإن السيطرة على العقد البحرية والجزر الاستراتيجية أصبحت عاملاً متزايد الأهمية في تشكيل موازين القوى.

فالدولة التي تمتلك شبكة من المواقع البحرية والجزر الاستراتيجية تستطيع حماية طرق تجارتها وتأمين إمدادات الطاقة وتوسيع نطاق عملياتها العسكرية وتعزيز حضورها السياسي في مناطق بعيدة عن حدودها الوطنية. ومن هنا أصبحت الجزر أدوات لإسقاط القوة وليست مجرد نقاط جغرافية ثابتة.

كما أن صعود الهند واليابان وأستراليا إلى جانب الولايات المتحدة والصين يشير إلى أن الجزر قد تتحول خلال العقود المقبلة إلى عناصر رئيسية في بنية توازنات متعددة الأطراف. ولذلك فإن التنافس حولها لا يعكس فقط كما أن صعود الهند واليابان وأستراليا إلى جانب الولايات المتحدة والصين يشير إلى أن الجزر قد تتحول خلال العقود المقبلة إلى عناصر رئيسية في بنية توازنات متعددة الأطراف. ولذلك فإن التنافس حولها لا يعكس فقط صراعاً أمريكياً-صينياً، بل يمثل جزءاً من عملية أوسع لإعادة توزيع القوة في النظام الدولي. توضح الخريطة أدناه الأهمية الجيوستراتيجية للجزر.



تظهر الخريطة الامتداد الجغرافي للمجالين الهندي والهادئ، اللذين يمثلان اليوم مركز الثقل الاقتصادي والاستراتيجي العالمي، كما يبرز أهم الدول الجزرية والممرات البحرية الحيوية التي تشكل نقاط ارتكاز للتنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين، في إطار السعي للسيطرة على خطوط الملاحة البحرية وشبكات التجارة والطاقة الدولية. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى الجزر بوصفها مؤشرات مبكرة على شكل النظام الدولي القادم. فكلما ازدادت أهميتها في الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى، ازداد ارتباط مستقبل التوازنات العالمية بالسيطرة على الفضاءات البحرية والعقد الجيوسياسية المنتشرة عبر المجالين الهندي والهادئ.

#### المحور الرابع: السيناريوهات المستقبلية: الجزر الاستراتيجية ومستقبل التنافس في المجالين الهندي والهادئ

السيناريو الأول: أرخبيل الردع - تصاعد العسكرة وتحول الجزر إلى خطوط مواجهة متقدمة يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار التدهور في العلاقات الأمريكية-الصينية خلال العقد القادم، وتزايد إدراك الطرفين بأن السيطرة على الفضاء البحري أصبحت شرطاً أساسياً للحفاظ على المكانة الدولية. وفي هذه الحالة ستتحول الجزر المنتشرة في المجالين الهندي والهادئ إلى مراكز متقدمة للردع العسكري ومواقع دائمة للانتشار البحري والجوي.

ويدفع نحو هذا السيناريو استمرار النزاعات في بحر الصين الجنوبي وتصاعد التوتر حول تايوان وتنامي سباق التسلح البحري في آسيا. كما أن التوسع الصيني في بناء القدرات البحرية وتطوير البنية التحتية للموانئ الخارجية سيحفز الولايات المتحدة وحلفاءها على تعزيز وجودهم العسكري في الجزر الواقعة ضمن سلاسل الاحتواء البحري. وفي ظل هذا السيناريو ستفقد الجزر تدريجياً صفتها كعقد اقتصادية وتجارية لتصبح أجزاءً من بنية الردع العسكري المتبادل. وسترتفع أهمية القواعد الجوية وأنظمة الدفاع الصاروخي والرادارات بعيدة المدى ومنشآت الاستخبارات البحرية. كما ستزداد احتمالات الحوادث العسكرية والأزمات المحدودة الناتجة عن الاحتكاك المستمر بين القوات المتنافسة.

إن الخطر الرئيسي في هذا السيناريو لا يكمن في اندلاع حرب شاملة، بل في تحول المنطقة إلى فضاء دائم للتوتر الاستراتيجي بما يؤدي إلى رفع تكاليف التجارة العالمية وتعميق الاستقطاب الدولي وإعادة إنتاج منطق الحرب الباردة في البيئة البحرية الآسيوية وهذا السيناريو احتمالية متوسطة إلى مرتفعة.

#### السيناريو الثاني: الجزر بوصفها مناطق توازن - إدارة التنافس ضمن حدود محسوبة

يفترض هذا السيناريو إدراك القوى الكبرى لارتفاع كلفة المواجهة المباشرة واستحالة تحقيق هيمنة منفردة على المجالين الهندي والهادئ. ونتيجة لذلك يتحول التنافس من الصيغة العسكرية الصلبة إلى صيغ أكثر مرونة تعتمد على الاستثمار الاقتصادي والشراكات التنموية والاتفاقيات الأمنية المحدودة.

في هذا السياق ستسعى الدول الجزرية إلى استثمار موقعها الجيوسياسي للحصول على مكاسب متبادلة من الأطراف المتنافسة دون الانخراط الكامل في أي محور. وستبنى العديد من هذه الدول استراتيجيات التحوط الاستراتيجية، بحيث تحافظ على علاقات اقتصادية مع الصين بالتوازي مع شراكات أمنية مع الولايات المتحدة وحلفائها. ويمثل هذا السيناريو شكلاً من أشكال التوازن المرن الذي يسمح باستمرار المنافسة دون تحولها إلى صراع مفتوح. كما يمنح الدول الجزرية هامشاً أكبر للمناورة السياسية ويحولها من موضوع للتنافس إلى فاعل قادر على التأثير في مساراته.

ومن المرجح أن يشهد هذا السيناريو توسعاً في الاستثمارات المرتبطة بالموانئ والطاقة والبنية التحتية الرقمية والكابلات البحرية، فضلاً عن تنامي دور المنظمات الإقليمية في إدارة الخلافات البحرية. ويتميز هذا السيناريو بقدرته على تحقيق قدر من الاستقرار النسبي دون إنهاء التنافس نفسه، إذ يبقى الصراع قائماً لكنه ينتقل من المجال العسكري إلى مجالات النفوذ الاقتصادي والتكنولوجي والمؤسسي.

#### السيناريو الثالث: الجزر كمراكز قوة مستقلة - صعود الفاعلية الاستراتيجية للدول الجزرية

يستند هذا السيناريو إلى فرضية أكثر عمقاً مفادها أن استمرار التنافس الدولي قد يؤدي إلى نتائج غير متوقعة تتمثل في تعزيز المكانة الاستراتيجية للدول الجزرية نفسها. فكلما ازدادت حاجة القوى الكبرى إلى هذه الجزر، ازدادت قدرة حكوماتها على التفاوض والمقايضة وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وأمنية.

وبمرور الوقت قد تتحول بعض الدول الجزرية من مجرد مواقع استراتيجية إلى فاعلين مؤثرين في البيئة الإقليمية. فالدول التي تمتلك مواقع قريبة من الممرات البحرية أو من شبكات الكابلات الدولية أو من مناطق الانتشار العسكري ستكون قادرة على توظيف هذه المزايا لتحقيق نفوذ يتجاوز حجمها التقليدي. ويمثل هذا السيناريو تحولاً مهماً في فهم القوة الدولية، إذ تصبح المكانة الجيوسياسية ناتجة عن الموقع الاستراتيجي أكثر من اعتمادها على الموارد التقليدية للقوة. كما أنه يعكس انتقال بعض الدول الجزرية من حالة التبعية الجيوسياسية إلى حالة المساومة الجيوسياسية.

غير أن تحقق هذا السيناريو يتطلب وجود نخب سياسية قادرة على إدارة التنافس الدولي بكفاءة عالية وتجنب الوقوع في فخ الارتهان لقوة كبرى واحدة. وهذا الاحتمال متوسط لكنه يتزايد تدريجياً.

#### السيناريو الرابع: إعادة تشكيل النظام البحري العالمي

يمثل هذا السيناريو التحولي الأعمق، إذ يفترض أن يؤدي استمرار انتقال مركز الثقل الاقتصادي نحو آسيا إلى إعادة صياغة بنية النظام الدولي نفسه. وفي هذه الحالة لن تكون الجزر مجرد أدوات ضمن الصراع، بل ستصبح عناصر أساسية في هندسة النظام العالمي الجديد.

وعندئذ ستحدد المكانة الدولية للدول بدرجة كبيرة وفق قدرتها على الوصول إلى العقد البحرية والجزر الاستراتيجية وشبكات النقل والطاقة العابرة للمحيطات. وستصبح السيطرة على الفضاء البحري المكافئ الوظيفي

لما كانت تمثله السيطرة على المراكز الصناعية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وفي ظل هذا السيناريو ستتحول الجزر إلى ما يشبه "العقد الحاكمة" للنظام الدولي، بحيث يصبح النفوذ العالمي مرتبطاً بالقدرة على إدارة شبكات الاتصال والتجارة والطاقة أكثر من ارتباطه بالسيطرة على الأراضي القارية الواسعة وهذا سيناريو بعيد المدى، لكنه يمثل الاتجاه البنيوي الأكثر أهمية في تطور النظام الدولي.

### خاتمة

تكشف الجزر المنتشرة في المجالين الهندي والهادئ عن واحدة من أهم المفارقات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، فالوحدات الجغرافية الأصغر حجماً أصبحت في كثير من الأحيان تمتلك تأثيراً استراتيجياً يفوق تأثير دول أكبر منها مساحة وسكاناً. ويعود ذلك إلى أن قيمة الجزر لا تنبع من خصائصها الذاتية بقدر ما تنبع من موقعها ضمن الشبكات البحرية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد العالمي ولحركة القوة الدولية. ومن ثم فإن الصراع والتنافس الدائر حول هذه الجزر ليس صراعاً على أراضٍ محدودة، بل هو صراع على النفوذ وعلى القدرة على تشكيل النظام الدولي القادم. ولذلك يُرجح أن تستمر الجزر بوصفها أصولاً استراتيجية مركزية في الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى، وأن تصبح أحد أهم محددات توزيع القوة العالمية خلال العقود المقبلة.